رؤية قطرية - كندية لتعزيز حوار الحكومات والمجتمع المدني عبر منتدى المستقبل

يصل الى الدوحة اليوم وزراء خارجية مجموعة الثماني والشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا لحضور اجتماعات الدورة السابعة لمنتدى المستقبل التي بدأت اجتماعات تمهيدية امس . وقد طالب ممثلو منظمات المجتمع المدني في ختام لقائهم التحضيري للمنتدى الحكومات بالقيام بخطوات سياسية ملموسة وجادة للبدء بعملية الانفتاح الديمقراطي وعدم انتظار حصول الهزات السياسية والاجتماعية للشروع في ذلك.

وقد اعدت الرئاسة المشتركة للمنتدى التي تضم قطر وكندا رؤية لتعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الاعمال تحت مظلة منتدى المستقبل لإعادة هيكلة المنتدى وفق صيغة جديدة بادخال المزيد من الحوار الحقيقي الى المنتدى.

انطلقت صباح أمس أعمال اللقاء التحضيري الختامي لمسار منظمات المجتمع المدني الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمنعقد في إطار منتدى المستقبل السابع لمجموعة الثمانية والشرق الاوسط الكبير وشمال أفريقيا الذي تترأسه دولة قطر وكندا والمزمع عقده صباح الغد .حيث يهدف المنتدى إلى إعداد وثيقة نهائية تتضمن مخرجات ونتائج اعمال الورش الإقليمية الثلاث التي تم عقدها في هذا المسار بكل من اسطنبول، بيروت، والدوحة.

حول موضوعات" الحل السلمي للنزاعات"، و "الانتقال الديمقراطي ودور القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية"،" ومشاركة الشباب "لإعداد وثيقة نهائية تتضمن مخرجات ونتائج أعمال هذه الورش، التي سيتم رفعها إلى منتدى المستقبل السابع على مستوى وزراء الخارجية يوم غد الخميس .وقد شارك قرابة 150 مشاركا ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ومجموعة الثماني في التوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقرر رفعها الى الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل السابع.

خلال انطلاق أعمال اللقاء التحضيري لمنتدى المستقبل السابع

الرميحي يؤكد الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني

هذا وقد استهلت أعمال المنتدى بكلمة لسعادة السيد محمد بن عبدالله الرميحي — مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة — أكدَ خلالها على الدور المهم الذي يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني فى مسألة توطيد العلاقة مع الحكومات وقطاع الأعمال، وخلق مسار للأطراف الثلاثة المعنية بمسألة الاصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في المنطقة.

واشار سعادة السيد الرميحي إلى الدور المهم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني فى سبيل تأسيس قاعدة واسعة من الناشطين في مجال حقوق الانسان، وسيادة القانون والتنمية، وفي سبيل الوجود بصورة فاعلة على مسرح التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة وضبط ايقاع الأمور عن طريق الدور الرقابي المهم والمساهمة المسؤولة فى عملية بناء دولة القانون والمؤسسات، وتنمية المجتمع، والمحافظة على السلام والاستقرار.

ودعا سعادته منظمات المجتمع المدني لمزيد من العمل والتنسيق فيما بينها ومراعاة الاختصاصات والتكامل في ميادين عملها المختلفة.

وأعرب في ختام كلمته عن شكره وتقديره لكل من ساهم فى الاعداد لهذا الاجتماع التحضيري لمنتدى المستقبل وخاصة الأطراف التى تعاونت مع دولة قطر فى التنسيق لهذا الحدث، داعيا الجميع إلى أن يكونوا عند مستوى مسؤولية ما تواجهه المنطقة من تحديات وابراز منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بصورة افضل مما كانت عليه.

شراكات حقيقية

وانتقلت الكلمة للسيد بوب باكوين —ممثل وزارة الخارجية الكندية—الذي شدد في كلمته على أنَّ الركيزة الأساسية لنجاح منتدى المستقبل تنطوي على الشراكات الحقيقية بين جميع المشاركين سواء الحكومات أو المجتمع المدني، مشيرا إلى أنَّ كندا ومن خلال عملها مع دولة قطر سعت لتنشيط العملية خلال العام الماضي بعدة وسائل، للإشارة إلى أنَّ الشراكة تحتفظ بين مجموعة الثماني ودول الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا بالقبول بين اوساط الوزراء باعتبارها منطلقا فريداً للحوار بشأن الاصلاح بين مجموعة الثماني(G8) وحكومات المنطقة ومنظمات المجتمع المدني بوجه خاص، وأكد باكوين التزام بلاده بدعم الشراكة بين مجموعة

الثماني ودول الشرق الاوسط الكبير وشمال أفريقيا من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بقضايا الحوكمة، مضيفا خلال كلمته أنَّ كندا تدعم أهداف مبادرة مجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، قائلاً" :إنَّ الدور الذي تلعبه تلك المبادرة في توفيق أساس قوي لتحسين التشاور بين الحكومات المشاركة والمجتمع المدني."

وذكر أنَّ المشاركين في الرئاسة من دولة قطر وكندا سعوا خلال هذا العام لدفع تطوير هذه العلاقة عن طريق تعميق مستوى المشاركة في إدارة المنتدى،وبذلوا جهوداً لرفع مستوى المشاركة من جانب الحكومات في ورش العمل التي يقودها المجتمع المدني ومن ثم رفع مستوى الحوار أمام المنتدى.

وأضاف قائلاً " :إنَّ قطر وكندا عملتا على إحداث تعديلات في هيكلية المنتدى ذاته من أجل الخروج بجلسة أكثر ثراءً من حيث النشاط التفاعلي لتحقيق الفائدة لجميع المشاركين، لافتاً إلى أنَّ المشاركين في رئاسة المنتدى اقترحوا ان يتضمن منتدى المستقبل في جوهره جلسة موسعة يتوقع ان تضيف الكثير للحوار التفاعلي بين مندوبي الحكومات وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص."

واختتم باكوين كلمته مؤكدا أنَّ كندا تنظر لمنتدى المستقبل باعتباره أحد المظاهر المهمة للتعاون بين مجموعة الثماني وشركائها في الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا.

* باكوين :المنتدى أحد المظاهر المهمة للتعاون بين ال G8 وشركائها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

* د .صميخ :نتطلع لوضع توصيات الورش الإقليمية موضع التنفيذ تحقيقا لمزيد من الشراكة

المنتدى انطلاقة حقيقية لتوسيع دائرة مشاركة المجتمع المدني وقطاع الأعمال في التحضير وصياغة التوصيات

قطر تنعم بأجواء آمنة◄

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري — رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان— ، أن دولة قطر تنعم بالاجواء الآمنة الداعمة، لتعزيز قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان التي اثمرت عنها مسيرة الديمقراطية، والتي أرسى دعائمها وقاد ركبها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وسمو ولي عهده الامين، وبما تنهض به صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر حرم سمو أمير البلاد، من جهود وافرة في مختلف الميادين، لاسيما في ميدان حقوق الانسان، وبهدى ما أكد عليه دستور البلاد الدائم من انتهاج الدولة النظام الديمقراطي وقيام سياستها الخارجية، على مبدأ توطيد الأمن والسلم الدوليين ودعم حق الشعوب، في تقرير مصيرها والتعاون مع الامم المحبة للسلام.

وأضاف الدكتور صميخ في كلمة افتتاح اللقاء الختامي التحضيري لمسار المجتمع المدني مؤكدا أن المجتمع القطري عماده

العدل والاحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق، كما كانت السياسة الرشيدة التي ينتهجها مجلس الوزراء الموقر برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني التي تعكس فكرا راقيا مستنيرا ورؤى حضارية بناء ة أثمرت عن انطلاقة حضارية كبرى والعديد من الانجازات المتلاحقة المشهودة في مختلف الميادين، فضلا عن إيلاء مسيرة حقوق الانسان دعما موصولا .وكان رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد رحب بالسادة الضيوف المشاركين في اللقاء الختامي التحضيري لمسار المجتمع المدني، بوصفه الحلقة الأخيرة في أعمال وأنشطة هذا المسار، وذلك في سياق التحضير لمنتدى المستقبل السابع لدول مجموعة الثماني والشرق

الاوسط وشمال أفريقا، الذي حرصت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وبالشراكة مع المؤسسة العربية للديمقراطية، والمركز الكندي لتنمية البحوث الدولية على عقده وتنظيمه،مشيرا سعادته إلى حرص اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وشركائها على تنظيم وانجاح أعمال هذا المنتدى بدعوة أكبر عدد من ممثلي المجتمع المدني باطيافه المختلفة للمشاركة في اعماله التي يثق في أن تكون فضاء

رحبا ثريا بالأفكار والرؤى الحضارية البناء ة لاختيار أفضل السبل الملائمة والممكنة لتفعيل توصيات الورش الاقليمية الثلاث التي تم عقدها في هذا المسار بكل من أسطنبول وبيروت والدوحة، حول موضوعات الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي ودور القطاع الخاص في مجال المسئولية الاجتماعية، ومشاركة الشباب، وذلك لإعداد وثيقة نهائية تتضمن مخرجات ونتائج اعمال هذه

الورش، التي سيتم رفعها إلى منتدى المستقبل السابع علي مستوى وزراء الخارجية .ويأمل الدكتور صميخ المري في مزيد من إيلاء الاهتمام بكيفية وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، وذلك تحقيقا للمزيد من الشراكة الفاعلة بين المجتمع المدني والحكومات بشأن الإصلاح المنشود بمختلف مساراته .وأشار الدكتور المري إلى الندوات الست الوطنية الحوارية التي تم عقدها حول مخرجات الورش

الاقليمية والتعريف بمنتدى المستقبل، معتبرا أنها الاولى في تاريخ منتديات المستقبل، وذلك بهدف توسيع دائرة المشاركة المحلية في هذا المسار، وتابع الدكتور صميخ قائلاً " إنَّ رؤيتنا لمسار المجتمع المدني تنطلق من القناعة الثابتة بضرورة اشراك جميع الأطراف في هذا المسار على اسس من الشراكة المسؤلة والثقة المتبادلة، مؤكدا أن منتدى المستقبل السابع سيظل انطلاقة حقيقية لتوسيع دائرة مشاركة المجتمع المدني وقطاع الاعمال في جميع عمليات التحضير وصياغة التوصيات، وعقد حوارات وطنية حول المسار ونشاطاته، كما أن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني وقطاع الاعمال في اجتماعات كبار الموظفين، وأيضا في المنتدى الوزاري وطريقة ادارة هذه الجلسات ستصبح تقليدا يهتدى به في منتديات المستقبل القادمة، وفي ختام كلمته توجه الدكتور صميخ المري بالشكر والتقدير لوزارة الخارجية الكندية، ووزارة الخارجية القطرية لدعمهما الكبير لإنجاح هذا المنتدى. "

خلال تصريحاته للصحفيين

د .المري:منتدى المستقبل يشكل دفعة قوية لتعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني

أكد الدكتور علي بن صميخ المري— رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان —أن منتدى المستقبل السابع لمجموعة الثماني والشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا الذي يفتتح أعماله رسميا بالدوحة غدا الخميس يشكل دفعة قوية لتعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني من جهة والحكومات وقطاع الاعمال من جهة اخرى .وقال الدكتور المري في تصريح للصحفيين على هامش أعمال اللقاء التحضيري لمنتدى المستقبل السابع ان اللقاء التحضيري الختامي لمسار المجتمع المدني سيخرج بعدد من التوصيات ترفع إلى الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل تتمحورحول الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي ودور القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية ومشاركة الشباب.

وأعرب عن أمله بأن يكون هناك اهتمام من قبل الحكومات بالتوصيات التي سيقدمها ممثلو منظمات المجتمع المدني والاخذ بها باعتبار ان منتدى المستقبل انشئ في سبيل تكريس الحوار بين الجانبين ..الحكومات والمجتمع المدني.

وضمن فعاليات اللقاء التحضيري ناقش ممثلو منظمات المجتمع المدني في جلسة اهم التوصيات المتمخضة عن الورشات الاقليمية التحضيرية التي عقدت في كل من الدوحة واسطنبول وبيروت خلال الفترة الماضية وما اعقبها من ندوات وطنية اقيمت في تونس والاردن واليمن والبحرين والمغرب والامارات لتقديمها للاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل.

مرزوق يدعو إلى تأسيس منتدى دائم للإصلاح والتنمية في الدول العربية

دعا السيد محسن مرزوق — الأمين العام للمؤسسة العربية الديمقراطية —إلى تأسيس منتدى دائم للإصلاح والتنمية في كل دولة عربية على منهاج منتدى المستقبل الذي سيعقد صباح الغد تؤسسه قوى محلية صرفة تمثل الحكومات وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص تتحاور فيما بينها بكل حرية وفي إطار الشراكة لرسم استراتيجيات وطنية للخروج من عنق الزجاجة، لإيجاد الحلول وتقسيم المهام بين كل مكونات المجتمع المدني والسياسي لتنفيذها.
كما نجد تمسكنا بمنتدى المستقبل كآلية عمل نأمل أن يقع استنساخها بتطوير فضاءات إقليمية ووطنية مشابهة لها.
ولفت مرزوق خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية إلى أن التحضيرات لمسار المجتمع المدني لمنتدى المستقبل السابع هذه السنة كانت ثرية ومتنوعة،مهنئا شركاءه في تنسيق المسار غيرالحكومي، للجهود الرائدة والمتميزة خلال مسار تحضيري شاق أنتج تصورات واقتراحات وتوصيات مهمة جديرة باعطاء الزخم اللازم لمنتدى المستقبل، والمساهمة في رفع سقف توقعات نتائجه ومخرجاته،كما قامت الرئاسة المشتركة بالتأكيد على ضرورة المشاركة الفاعلة لمكونات منتدى المستقبل الثلاثة :الحكومات،والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في سياق حوار حقيقي توطره إرادة شراكة صادقة، كما ادخلنا تجديدا تمثل في تنظيم ورشات وطنية إلى جانب الورشات الإقليمية التقليدية بشرفنا أن تكون المؤسسة العربية للديمقراطية هي من اقترحته على نظرائها.
وأضاف مرزوق موضحا أن نوعية التوصيات التي استخلصت من نتائج الورش الإقليمية والوطنية هي دليل على مدى النضج الذي بلغته المنظمات المدنية وروحيتها البناءة الصادقة ورغبتها في أن تتجاوز الموقع المطلبي لتلعب دورا اقتراحيا وتتأهل لتكون شريكة لا في توصيف المشاكل فقط بل في حلها أيضا.
وأشار إلى أن العمل التحضيري لهذا العام ارتكز على ثلاثة محاور تمثلت في حل النزاعات والانتقال الديمقراطي ومشاركة الشباب، ودور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.
ولفت محسن مرزوق إلى أن الشباب اليائس المهمش يعطي صدره للرصاص في شوارع دول عربية في مشاهد مؤلمة وحزينة تطرح أكثر من سؤال عما يخبؤه المستقبل لأجيال ليس لها سوى أفق المستقبل حلما وأملا، وفي جانب آخر، تسجل أن عددا قليلا من الدول العربية تعمل على استثمار ثرواتها الطبيعية بطريقة تحاول أن تستجيب لحاجيات شعوبها.

حثت الدول على اعتماد ميزانيات لدعم أعمالها

المنظمات المدنية تدعو الحكومات للانفتاح الديمقراطي قبل وقوع هزات سياسية

دعا اللقاء التحضيري الختامي لمسارالمجتمع المدني المنعقد في اطار التحضيرلمنتدى المستقبل السابع بالدوحة في ختام اعماله امس، الدول والمؤسسات وشركات القطاع الخاص لتخصيص اعتمادات في ميزانيتها لدعم عمل منظمات المجتمع المدني ومساعدتها في تطوير قدراتها في مجال الادارة والاعلام والتخطيط وتشجيع موظفيها على تخصيص وقت اجتماعي للتطوع والعمل فيها.
وطالبت مسودة البيان الختامي للقاء التحضيري في الجلسة الختامية التي ترأسها الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، الحكومات من اجل القيام بخطوات سياسية ملموسة وجادة في البدء بعملية الانفتاح الديمقراطي
وعدم انتظار حصول الهزات السياسية والاجتماعية للشروع في ذلك .وحثت المسودة الدول والمؤسسات وشركات القطاع
الخاص لتأكيد التزامها بالمشاركة في بناء مركز النوع الاجتماعي الذي اقره منتدى المستقبل السادس بمراكش في المغرب وان
تدعو لتفعيل تأسيسه قبل المنتدى الثامن.
ودعت منظمات المجتمع المدني المشاركة في اللقاء التحضيري - وبهدف مأسسة مسارات منتدى المستقبل المختلفة وتفعيل توصياته -الى المحافظة على منهجية تنظيم الورشات الاقليمية والورشات الوطنية في المسار غيرالحكومي التحضيري لكل منتدى مقبل، وتعزيز مبدأ الشراكة والحوار بين مكونات منتدى المستقبل الثلاثة :الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن
مساهمة المجتمع المدني في هذا المسار .وفي هذا الاطار رحبت بعزم المنظمات التي تولت تنظيم المسار غير الحكومي في دورات منتدى المستقبل، اطلاق اطار تنسيقي يجمعها تعمل من خلاله على استخلاص الدروس وتحقيق الاستمرارية بين دورات المنتدى المتلاحقة.
وتاتي هذه التوصيات والنتائج للقاء التحضيري الختامي تتويجا لسلسلة من الورش الاقليمية والوطنية عقدت على مدارعام كامل .فعلى المستوى الاقليمي، وخلال سنة 2010 ، انعقدت ورشة" الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي "بالدوحة في نهاية مايو الماضي، وانعقدت ورشة خاصة بدور القطاع الخاص في مجال المسوولية الاجتماعية باسطنبول – تركيا في9- 10 ثم ورشة مشاركة الشباب ببيروت لبنان في 18-20 اكتوبر -2010 .
وكانت ورشة الدوحة سالفة الذكر قد خرجت بعدة توصيات منها دعوة الحكومات لرفع كافة القيود على عمل منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الانسان، وخاصة في مجال الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي، واعتماد المبادئ التي تضمنتها .وثيقة الشراكة لمنتدى المستقبل للعام2008 كما اكدت ورشة الدوحة على ضرورة تأسيس مركز اقليمي للبحوث ودعم القدرات والانذار المبكر والحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي والاسراع بوضع دراسة جدوى لهذا المشروع، والعمل على تنمية ثقافة الحل السلمي لدى مختلف قطاعات المجتمع المدني والتاكيد على دور رجال الدين والوعظ الديني وضرورة توجيهه بالطريقة التي تخدم المصالحة والاستماع للرأي الاخر.
واوصت الورشة ايضا بتشجيع الدول على المصادقة على المعاهدة الدولية للقضاء على الاختفاء القسري وكافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.
وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، فقد اكدت ورشة اسطنبول على عدة توصيات هي:
-ضرورة تهيئة بيئة قانونية وتشريعية وضرائبية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في سياسة مسؤولية اجتماعية فاعلة.
-دعوة الشركات متعددة الجنسيات في دول مجموعة الثماني الى انتهاج نفس سياسات المسؤولية الاجتماعية في دول المنشأ كما في دول المنطقة التي تنشط فيها.
-ضرورة بناء هيئات مراقبة مشكلة من منظمات المجتمع المدني لاداء شركات القطاع الخاص في المجال الاجتماعي (تشغيل الاطفال، صورة المرأة في الدعاية وغير ذلك).
اما ورشة بيروت حول مشاركة الشباب في الحياة العامة فقد تقدمت بالتوصيات التالية:
-دعوة حكومات المنطقة ان تقوم، في اطار الشراكة مع المجتمع المدني، بتحديث برامج ومناهج التعليم بما يساهم في تمكين
الشباب لمواجهة استحقاقات التشغيل والتنمية والتحكم في التكنولوجيات الحديثة دون اهمال لقيم وسلوكيات المواطنة المرتكزة على مبادئ حقوق الانسان وتوسيع المشاركة الواسعة والحرة في ادارة الشأن العام وادماج الفئات المهمشة في المجتمع.
-دعوة للحكومات والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني لاصلاح البنى السياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الادماج الديمقراطي للشباب وذلك خاصة بتعميم اليات الانتخاب الديمقراطي والحر وتجديد النخب ومعالجة الفساد الانتخابي والتهرب من المساءلة.
-القيام بحملات توعوية لتغيير القيم والسلوكات المتأثرة بالبنى القيمية التقليدية الطائفية والمذهبية والقبلية التي تكبل المجتمعات وتكلس مساهمة شبابها وسن القوانين اللازمة التي تجسد المواطنية المتساوية وتعزز قيم التعددية والتسامح.
-دعوة دول مجموعة الثماني الى مراجعة القوانين والاجراءات التي تحد من حق حرية تنقل الافراد عبر الحدود وخاصة الشباب
مع التأكيد على ضرورة اطلاق شبكات تضم جامعات من دول مجموعة الثماني ودول المنطقة تعمل على تيسير تبادل المعارف
والخبرات والتدريب والتعليم.
وكانت الورشات الاقليمية شكلت فضاءات متميزة لطرح عدد من التحديات التي يواجهها عدد متزايد من دول المنطقة وخاصة تلك المتعلقة باستشراء ظاهرة النزاعات القائمة والمحتملة سواء كان الامر لاسباب داخلية تتعلق بسوء ادارة التنوع الطائفي او المذهبي او بسبب التدخلات الخارجية وهو ما ادى الى تقسيم الاوطان وتهديدات اخرى بنفس المصير واتساع دائرة العنف .وتطرقت الورش الى اوضاع الشباب خاصة اوضاع البطالة والتهميش والاقصاء والتي تشمل نسبة هامة من الفئة الشبابية في عدد متزايد من الدول العربية وهو ما يضيق من دائرة المشاركة ويفتح المجال امام ردود الافعال العنيفة التي يحركها اليأس .. ولاحظت الورش ان مكونات القطاع الخاص لم ترتفع بعد لمستوى المسؤولية الاجتماعية التي تساهم بشكل جدي في معالجة البطالة.

نائب رئيس المركز الكندي لتنمية البحوث الدولية:

معنيون بتدارس القضايا العالقة في المجتمعات النامية ولا نضع السياسات

اعرب لوشلان مورو نائب رئيس المركز الكندي لتنمية البحوث الدولية عن سعادته للشراكة التي جمعته باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان."

وأكدّ مورو أنّ المحاور المطروحة للنقاش ومن بينها الحل السلمي للنزاعات، ودور القطاع الخاص، من المحاور المهمة والجديرة بالتناول لاعتبارها من المسائل المهمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ولفت مورو إلى أنّ مركز التنمية الكندي يعد مركزا للبحوث ولتدارس القضايا العالقة في الدول النامية وليس من مهامه وضع السياسات بقدر ما ان دوره يتجلى في دعم الباحثين في المناطق النامية لبحث المشاكل التي تشوب مجتمعاتهم سعيا لإيجاد الحلول، مشيرا إلى أنّ المركز قد ناقش وبحث عدة قضايا قد يكون من أبرزها جذور الحل السلمي، المبادرة الغربية وإدخال الديمقراطية،
الأمر الذي يؤكد أن المركز لا يدعم قضية بعينها بل يؤمن بأن المواضيع التي يتم تداولها هي جزء من السياسات العامة من أجل السماح للأفراد بانشاء قاعدة مشتركة مع الحكومات.
وأضاف مورو قائلاً" إننا سعداء لوجود عدد من شركائنا في هذا الاجتماع التحضيري بهدف تشاطرالهموم لا اتخذ مواقف سياسية
لإيمانا بالتعددية والشفافية التي تعتبر من أهم القيم التي يعمل عليها المركز، معربا عن سعادته لتعزيز التعاون والتشاور في المنطقة لتوسيع قاعدة المشاركة في المجتمع المدني وصانعي القرار الذين وصلوا إلى توصيات كانت بالتشاور مع مختلف ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تم استنباطها من3 مؤتمرات و 6 ورش وطنية عقدت في دول عدة بهدف الخروج بوثيقة للحوار بين منظمات المجتمع المدني والحكومات، كما نتطلع إلى إلى ترجمة النتائج إلى توصيات ممكن تطبيقها على أرض الواقع، كما أننا نتطلع لمزيد من التعاون لمواجهة التحديات، لافتا إلى أن التوصيات تم رفعها إلى ممثلي الحكومات في نوفمبر الماضي .

د .وجيهة البحارنة:حثت الدول على اعتماد ميزانيات لدعم أعمالها

أفكار المجتمع المدني لمصلحة تعزيز الحوار بين المنظمات

قالت الدكتورة وجيهة صادق البحارنة رئيسة جمعية البحرين النسائية – ان المشاركين في اجتماعات المجتمع المدني يعلنون على بلورة بيان ختامي يصدرمساء اليوم يتضمن توصياتهم للاجتماع الوزاري .
واضافت الدكتورة البحارنة في تصريح صحفي ان العديد من الافكار القيمة التي طرحها ممثلو المجتمع المدني تصب في مصلحة تعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني والحكومات والعمل على تنفيذ الرؤى التي تتقدم بها هذه المنظمات خاصة في مجال الديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية الى جانب الدعوة لاعطاء منظمات المجتمع المدني حرية اكبر في المجتمعات التي تنشط فيها.

وأوضحت ان المشاركين بحثوا ايضا ضرورة اشراك الشباب في اجتماعات منظمات المجتمع المدني لاكسابهم الخبرة والتمرس.

الحوسني يشيد بأهمية المنتدى

خياطي :قطر لعبت دورا مهما لتسهيل حوار الحكومات والمجتمع المدني

قال خالد الحوسني – جمعية الإمارات لحقوق الإنسان

إنّ مسار منتدى المستقبل السابع خلق شراكات صريحة وواضحة بين ثلاثة قطاعات تمثل الحكومات، والمجتمع المدني، والمجتمع الاقتصادي، وهذه الشراكة تهدف إلى إيصال المعلومات وتبادل الخبرات بطريقة علمية ودبلوماسية للوصول لأهداف ترضي الأطراف الثلاثة .وأكدّ الحوسني في تصريحات على هامش أعمال اللقاء التحضيري أننا لا نسعى لخلق عداوات ولكن نحن دائما نحاول أن نوصل المفاهيم الصحيحة بطريقة إيجابية..

من جهته أكدّ مصطفى خياطي - رئيس الهيئة الوطنية في الجزائر – أهمية انعقاد مثل هذه المنتديات لإمكانية التواصل بغرض بلورة الأفكار في عدة ميادين كالديمقراطية، ومشكلة العلاقات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وقضية التوازن الجهوية وأهمية المواضيع المطروحة فلربما سمحت اللقاءات لبلورة الأفكار وطرحها طرحا يعطي صورة أدق تجاه المجتمع المدني ..وقال "خياطي للشرق " على هامش أعمال اللقاء التحضيري لمسار منتدى المستقبل السابع "لابد أن نعترف بأن دولة قطر لعبت دورا مهما جدا في تسهيل الحوار، لأن انعقاد اللقاءات المتسلسلة والمتتالية ترك إمكانية التواصل بين منظمات المجتمع المدني والدول، ثم المبادرة القطرية الكندية فتحت المجال لهذه العلاقة المهمة والمتميزة، بحيث سمحت لأكثر من 150جمعية من المجتمع المدني على مستوى الشرق الأوسط الكبير وشمال افريقيا بأن تبلغ لهذه الجهات كل قضاياها في ميدان حقوق الإنسان. "

الرميحي وبن جاسم يتوسطان النجار وهوكي بسينودوا اثناء الجلسة

منتدى المستقبل يطلق من الدوحة رؤى المنطقة في الإصلاح

وأشار الرميحي في كلمته التي افتتح بها اجتماع قطاع الأعمال الى ان الرئاسة المشتركة لدولة قطر مع كندا لمنتدى المستقبل السابع ارتئت المحافظة على نفس المسار قائلا ":نحن ندعم مسار منظمات المجتمع المدنى وكذلك ندعم مسار قطاع الاعمال للاهمية التى يمثلها هذا الاخير فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، هذا الى جانب اهتمام قطاع الاعمال بالفرص التى توفرها المنطقة لصالحه".

وقال ان منتدى المستقبل يلتئم بالتعاون بين دول مجموعة الثماني ودول الشرق الاوسط الكبير وشمال افريقيا بهدف اطلاق مجموعة من الاعمال والاصلاحات والرؤى التى تحتاج اليها المنطقة فى سبيل تحقيق مسارات جديدة فيما يخص القرن الواحد والعشرين.

وبين الرميحي ان هذه المبادرة ادت الى حد الان الى 6 اجتماعات وزارية كانت مشاركة قطاع الاعمال ومنظمات المجتمع المدنى كبيرة فيها ومؤثرة.

وزاد قائلا" :ما يجب علينا ان ننجزه من خلال هذا الاجتماع هو ان نخرج بمجموعة من التوصيات توزع خلال الاجتماع الوزارى وتؤخذ فى البيان الختامى الذى سيصدر عن الاجتماع الحكومى المشترك مع قطاع الاعمال ومنظمات المجتمع المدني".

وتطرق الرميحي الى الاجتماع الذى تم فى مدينة اسطنبول فى اكتوبر الماضي، بدعم من منظمات المجتمع المدني.

بدوره أكد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثانى رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة قطر فى كلمته التى ألقاها فى المؤتمر أهمية رؤية أصحاب الاعمال الخاصة تجاه المستقبل، موضحا ":نحن نومن أن هذه الرؤية لابد أن تتوافر لها الأسس والمقومات والآليات، فالاقتصاد ليس منقطع الصلة عما يجرى من أحداث سياسية وثقافية واجتماعية.

ولفت الشيخ خليفة الى أنه لا معنى للاصلاح الاقتصادى دون تنمية شاملة ومتوازنة بالاضافة الى انه لا توجد تنمية بدون استقرار سياسى وانه لا يمكن أن يتحقق استقرار سياسى دون اقامة وارساء قيم ومبادئ العدل والسلام.

ووصف الشيخ خليفة الحديث عن الديمقراطية كأنها العصا السحرية التى ستغير وجه العالم والتاريخ بالحديث غير الموضوع، قائلا ":لا ديمقراطية دون حرية رأى ولا حرية رأى لمن لا يملك قوت يومه."

واوضح الشيخ خليفة أن الديمقراطية ليست وسيلة تنمية بل هى ثمرة من ثمارها.

وقال انه قبل الحديث عن الديمقراطية يجب ان نسعى لتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مضيفا ":ان المشهد الذى نراه اليوم فى دول الشرق الأوسط وافريقيا أكثر من قائم بسبب الصراعات والنزاعات والمشاكل السياسية الحدودية التى جعلت التسلح أهم من توفير الغذاء.

ودعا الشيخ خليفة بن جاسم الى النظر عن كثب الى التضاريس التى تكسو العالم اليوم للوقوف على النقاط السلبية التى تشوب العالم وقال: "اذا كنا نتحدث عن اقتصاد العولمة الذى فيه يتحول العالم الى قرية صغيرة فاننا بحاجة الى ان ننظر الى تضاريس ومناخ قريتنا الصغيرة هذه لنكشف ان هناك خللا كبيرا ومفزعا على كافة المستويات، مع تناقض واضح بين ما يحدث على ارض الواقع وما يقال فى المؤتمرات والمنتديات".

وتطرق الشيخ خليفة بن جاسم الى عدم توازن الاقتصاد العالمى الذى خلقته دول مجموعة الثمانى وقال" :اسمحوا لى ويكل صراحة ان انتهز فرصة هذا الاطار الديمقراطى لاستقراء الواقع الحالى لمجموعة الثمانى التى تمثل نموذجا واضحا لهذه التناقضات، حيث تمتلك الدول الثمانى 65 %من الاقتصاد العالمى بينما تعداد سكانها لا يزيد عن 14 % من سكان العالم".

وتساءل رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة قطر كيف يمكن ان تسمح دول مجموعة الثمانى بظهور ثقل اقتصادى من دول اخرى منضمة للمجموعة..

واوضح ان مجموعة الثمانى ترغب فى احكام قبضتها على القرار الاقتصادى فى العالم، مستشهدا باتفاق تلك الدول على التسلح حيث بلغ مجموع انفاقها فى عام 2005 نحو 7.7 مليار دولار على التسلح فقط، وان اربع دول من مجموعة الثمانى تمتلك 98 % من السلاح النووى فى العالم.

واوضح الشيخ خليفة بن جاسم ان هذا التناقض بين واقع الحال ولغة الخطاب السياسى، تستدعى مكاشفة ومصارحة حقيقية، واذا كانت اهداف منتدى المستقبل السابع تتمثل فى تهيئة الاطار لحوار صريح وشامل ينصب على تعزيز الديمقراطية وخلق شراكة وتوفير اطار عمل لتنسيق الحوار بين الدول الصناعية ودول الشرق الاوسط، فان هذه الاهداف تظل بلا قيمة حقيقية، ما لم يحدث تحديد دقيق لمشاكل المنطقة، ورغبة صادقة فى ايجاد حلول لتلك المشكلات.

خليفة بن جاسم:

عدم توازن الاقتصاد العالمي خلقته مجموعة الثماني

لا معنى للاصلاح الاقتصادي دون تنمية شاملة و استقرار سياسي

وقال الشيخ خليفة بن جاسم" :تصورات من الابجديات التى يجب ان نراعيها هى خصوصية وطبيعة كل بلد، فلا توجد وصفة واحدة تصلح لعلاج كل الاوجاع .ومن ثم يكون الاصلاح الاقتصادى المنشود هو الذى يقام على اساس معرفة امكانيات وطبيعة كل دولة وعلاقتها بدول الجوار ودول العالم الاخرى وكذلك معدلات التنمية البشرية بها".

ودعا الى ان يكون المنتدى بمثابة خريطة طريق للعلاقة بين الدول الصناعية ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

قطاع الأعمال تخلف◄

من جهته دعا الدكتور عبد الله عبد العزيز النجار رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا الى اعادة مسار منتدى المستقبل الى طريقه الصحيح، مشيرا الى أن المنتديات السابقة شهدت تركيزا كبيرا على موضوع الاصلاح السايسى والديمقراطية وحرية التعبير، مهملة الجانب المتعلق بالتنمية المستديمة.قائلا ":الكل يتكلم فى النسخ السابقة من المنتدى على ضرورة تفعيل دور قطاع الأعمال دون الوصول الى نتائج ملموسة، فى حين ان المسارات الأخرى شهدت تقدما."

وقال رئيس المؤسسة العربية ان الجميع يتكلم منذ نسخة 2007 على أهمية التنمية المستدامة وأهمية التعليم وتنمية المبادرة فى قطاع الأعمال ولكن الجميع عاجز فى المنطقة للوصل الى نتائج حقيقية تدفع نحو تحقيق الأهداف المنتظرة.

واشار النجار الى أن اشغال رجال الأعمال بتأسيس شركاتهم على أسس قواعد مضبوطة وسليمة أثر على الوقت المخصص للأنشطة المدنية والاجتماعية فى تفسير لتأخر مسار قطاع الأعمال.

وقال انه من خلال التقدم فى مسار التنمية فى الدول العربية سيكون المفتاح للتقدم فى حل المشاكل فى باقى المجالات الاجتماعية والسياسية واشار النجار الى أن هناك شبه غياب للدعم الحكومى للمؤسسات الناشئة، مشيدا بجهود دوله من أجل دفع هذا المسار

توصيات اسطنبول◄

من جهتها نوهت هوكى بسينودوا ممثلة المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية فى كلمتها بابراز التوصيات التى خلص اليها مؤتمر اسطنبول الذى عقد فى الفترة 9 —10 أكتوبر2010 فى اسطنبول والمخصص ل"دور القطاع الخاص فى مجال المسئولية الاجتماعية."، مشيرة الى ان هذا الأخير رفع توصيات الى حكومات المنطقة ودول مجموعة الثماني والى القطاع الخاص والمنظمات المجتمع المدنى وتمثلت فيما يلي:

الى حكومات المنطقة ودول مجموعة الثماني:

- أن يعربوا عن التزامهم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لمعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية التى تؤثر على المنطقة؛

- اعتماد أطر مالية موائمة وملامح تشريعية تحفز المسئولية الاجتماعية بالطريقة الملائمة؛
- الاقرار بالضرورة الحتمية بالاشراك الكامل لأفراد المجتمع الأقل حظا(بمن فيهم النساء والشباب بالمنطقة)في البرامج ذات الصلة.
- العمل مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى وضع برامج التعليم والتدريب المصممة للحد من بطالة الشباب والاناث.
- تجديد التزامهم فيما يخص معهد الجنس المقترح وتوسيع صلاحياته ليشمل البرامج ذات الصلة لتمكين المرأة اقتصاديًا.
- التأكد من أن منظمات القطاع الخاص متعددة الجنسيات فى بلدان مجموعة الثمانى تتبع نفس قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات التى تطبق داخل أراضيها الوطنية كما فى مشاريعها فى البلدان الأجنبية.
- زيادة الارتباط مع القطاع الخاص كشريك فى التغيير فى عمليات منتدى المستقبل.

الى القطاع الخاص

- الاعتراف بالفوائد المتعددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات) لا أن تقتصر على العلاقات العامة جيدة .(الاعتراف بأن المجتمع المدنى هو شريك مشروع يمكن أن يساهم فى تقديم مجتمع أفضل وأكثر انصافًا وأن النساء والشباب يمثلون أعضاء ذات قدرات عالية فى القوة العاملة وبالتالى يجب تشجيعهم على المشاركة.
- انشاء بيئة عمل أكثر دعمًا للنساء اللواتى اخترن العمل، بما فى ذلك، على سبيل المثال، تقديم خدمات الحضانة وساعات عمل مرنة.
- العمل على تطوير أفضل لقدرات المجتمع المدني، سواء كان ذلك من خلال برامج التدريب فى مجال الادارة،والمساعدة التقنية) على سبيل المثال فى مجال الاتصالات(، والتخطيط المالي،وتطوير برامج الاعارة، أو تشجيع موظفيها على التبرع ببعض من وقتهم أو دخلهم للمجتمع المدني.

الى المجتمع المدني:

- النظر نحو القطاع الخاص لتحقيق مستويات أعلى من المهنية فى منظمات المجتمع المدنى بالمنطقة.
- اجراء دراسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات فى المنطقة، وتفصيل قصد المحاورين، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات ورسم خريطة التعاون بين المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى المنطقة.
- الاعتراف بأن القطاع الخاص له أهداف مشروعة وأن المجتمع المدنى يقع على عاتقه مسؤولية فهمها اذا كان يريد أن يعمل بشكل فعال مع القطاع الخاص فى حل المشاكل الاجتماعية.
- انشاء جهة حاكمة للمراقبة تتكون من متخصصين قانونيين لمراقبة تناول وسائل الاعلام للمرأة وعند الاقتضاء احالة الدعاوى الى المحكمة للفت الانتباه الى المسئولية الاجتماعية لوسائل الاعلام فيما يتعلق بالمرأة.

واشارت الى ان المؤتمر ضم معًا ممثلى المجتمع المدنى والممثلين الحكوميين ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ودول مجموعة الثمانى وتركيا .وبروح الحوار والتعاون بين المجتمع المدنى والحكومة على النحو المتألف لمنتدى المستقبل، ناقش المشاركون آفاق المسئولية الاجتماعية للشركات فى المنطقة وتأثيرها على المشاركة وعلى المجتمع المدني .وقد تمت مداولات المشاركين فى أربع ورش عمل مواضيعية، وكانت كالتالي:

- المجتمع المدنى والأعمال :حيث ناقش المشاركون تعقيدات العلاقة بين المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى المنطقة،لكنهم أقروا بأن لديهم أهدافًا مشتركة يجب أن يعملوا معًا من أجل تحقيقها لضمان وجود مجتمع أكثر عدلا
- المشاركة الاقتصادية للمرأة :حيث أكد المشاركون على العوائق التى تحول المشاركة الاقتصادية للمرأة فى المنطقة وناقشوا كيفية التقلب على هذه العوائق .وتم تحديد معظم هذه العوائق التى تتمثل فى تصور متحجر ساند فى المنطقة عن دور المرأة، وصورة المرأة فى وسائل الاعلام والقطاع الخاص الذى لا ييسر عمل المرأة.
- الجيل القادم :حيث اتفق المشاركون على أن البطالة بين الشباب وخيبة الأمل من المشاكل الرئيسية فى المنطقة،والتى يتعين التغلب عليها من خلال التعليم والتدريب وخلق فرص للشباب.
- بناء القدرات :حيث ناقش المشاركون كيف يمكن للقطاع الخاص أن يساعد المجتمع المدنى فى تطوير قدراته على تحقيق الأهداف المشتركة.

موسى :المنطقة تعيش وسط شكوك بحكومات مقصرة ومنظمات تعمل لجهات خارجية

قال السيد صلاح موسى — خبير في مجال حقوق الإنسان — هناك تحديات بين دور منظمات المجتمع المدني والعلاقة مع السلطة، فعلينا أن نؤمن باننا على مساحة من الشراكة ..والشراكة تعني تحمل المسؤوليات بشكل موضوعي، دون اتهام أو تجييش طرف ضد آخر، لان هناك فهما خاطئا ساندا في المنطقة العربية عن دور منظمات المجتمع المدني بأنها تعمل لحساب الجهات الخارجية، وهناك فهم خاطئ من منظمات المجتمع المدني تجاه الحكومات بأنها مقصرة ومتهمة، لذلك يجب أن تكون هناك لغة من الحوار والتواصل، وأعتقد أن صيغة المنتدى لليوم هي صيغة معقولة، لكن الأفضل أن نجد صيغة على المستوى الوطني، لأننا إذا لم نستطع أن نخرج بصيغة على المستوى الوطني لن نستطيع أن نخرج بصيغة على المستوى الإقليمي والدولي، ومن هنا أرى أن التحدي القادم للمنطقة العربية هو أن نجد خجرة تتسع للجميع وتقبل الاخر بلا اتهام أو تقليل من شأنه، واعتقد ان المنطقة العربية لديها من الموارد الطبيعية والإرادة السياسية نحو التنمية والتقدم، وفتح الأبواب أمام هذه المنتديات مثيلة التي كانت قبل عدة سنوات كانت محرمة النقاش فيها.

ولفت السيد موسى إلى أنّ للمنتدى محاور ولكن سنتم الإشاره إلى سياسة الاحتلال وتأثيرها على الحقوق المدنية للمواطنين، وكما نعلم عند الحديث عن الانتهاكات سنتحدث عن بطالة وقتل وتشريد وتهجير ولاجئين، الآن كأطراف فلسطينية مشاركة نسعى دائما لإبراز المعاناة الفلسطينية خاصة وأن هذه التوصيات سترفع إلى مجموعة الثماني على مستوى وزراء الخارجية وبالتالي ستكون التوصيات لها تأثير، حتى نؤكد أن القضية الفلسطينية ستبقى الهم والشغل الشاغل لمنظمات المجتمع المدني والحكومات ولكل مواطن عربي موجود على الأرض.